الفصل العاشر

روسيا الإمبريالية وما بعد الانهيار

التاريخ الروسي:

انبثقت أول دولة روسية عن المستوطنات السلافية الواقعة إلى الشمال الشرقي من بيزنطة الأوروبية، بين القرنين السادس والتاسع للميلاد. وبحلول عام ١١٠٠، أصبحت روسيا الكيفية، بفضل ثروتها التجارية واحتكاكها بالإمبريالية البيزنطية، دولة قوية ومركز الحضارة يافعة. تقبلت من القسطنطينية شريكتها التجارية الرئيسة التراث الثقافي للمسيحية الأورثوذكسية بلغة كانت قائمة على الألفباء الكيريلية، فأصبحت أساس اللغة الروسية الحديثة. وكانت المؤسسات الروسية السياسية والاجتماعية تختلف بصورة واضحة عن نظيراتها الغربية. كان الأمراء وأقرباؤهم يحتلون رأس النظام الاجتماعي، وتليهم طبقة البويار المؤلفة من التجار والجنود والملاكين، ثم طبقة الفلاحين الملاكين، ثم المزارعون والمستأجرون، فالعبيد.

وفي غضون القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تأثرت روسيا تأثرا عميقا بأحداث كانت تجري خارج حدودها. فقد كان لتوسيع أهل البندقية للطرقات التجارية، ولغزوات القبائل الآسيوية، وتقهقر بيزنطة، وظهور دولة بولونيا الليثوانية، وقيام الإمبراطورية المغولية، دور فعال في تفكيك دولة كييف إلى جانب الصراع السياسي والرئاسي الداخلي. نتيجة لذلك، أخذت الروابط الروسية مع القسطنطينية تنحل، والقوة الاقتصادية للدولة الكييفية تتراجع. واستطاعت مدينة نوفجورود العظيمة بديمقراطيتها التجارية وأراضيها

الداخلية الغنية تحقق استقلالها. إلا أن روسيا الغربية وقعت تحت السيطرة البولونية الليثوانية (وبالتالي الكاثوليكية الرومانية)، كما وقعت روسيا الشرقية تحت نير الإمبراطورية المغولية التي كانت آخذة في التوسع بسرعة بقيادة جنكيز خان (١١٦٧ ـ ١٢٢٧) وخلفائه.

جنكيز خان

وفي ظل الحكم المغولي، أصبحت إمارة موسكو (موسكوفي) ذات شأن لأول مرة في تاريخها، ثم ما لبثت أن بسطت سلطتها على معظم المناطق التي تؤلف روسيا الأوروبية اليوم. وما بين ١٤٦٠ و١٦٠٠، ضاعفت موسكو حجمها وقوتها، واقتبس حكامها أبهة الملكية القومية. وقد ساعد سقوط القسطنطينية في يد الأتراك العثمانيين عام ١٤٣٥ على إنشاء كنيسة روسية أورثوذكسية مستقلة، حيث انتقل مركز الكنيسة من كييف إلى موسكو في القرن الرابع عشر، وأخذ نمط روسي متميز في العمارة والرسم يظهر حوالي عام ١٥٨٩، عندما أقسم أول بطريرك روسي أورثوذكسي اليمين.

وتدين روسيا الحديثة بطابعها السياسي والاجتماعي لموسكو، لا لكييف. فقد تحولت الدولة الروسية، بعد أن توحدت على أساس اقتصادي مرتكنيلي إلى دولة زراعية. وبينما كانت الإقطاعية آخذة في الزوال في الغرب، كانت حذور العبودية تمتد إلى موسكوفي، لكن مما عقد المشكلة أنه لم تنشأ طبقة من سكان المدن أو المزارعين المستقلين تكون قادرة على وضع حد لسلطة التاج.

شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر تحول روسيا من مملكة متوسطة إلى دولة عصرية قوية. فقد تضاعف عدد سكانها من ١٥ مليون إلى ٣٥ مليون، واستولت على أراضي كانت تخص السويد وبولونيا وليتوانيا وتركيا، حتى غدت أكبر دولة أوروبية في القرن الثامن عشر. كذلك جهزت لها جيشا وأسطولا عصريين وإدارة مدنية مركزية. تم هذا التحول الكبير بالدرجة الأولى على يد بطرس الأكبر (١٦٧٢ ـ ١٧٢٥) وكاترين الكبرى (١٧٢٩ ـ ١٧٩٦). وبالرغم من تراجع شأن الكنيسة سياسيا، إلا أن تأثيرها الثقافي كان مازال في المناطق الريفية. إلا أن طبقة الأشراف أصبحت أكثر استعدادا لتقبل الأساليب الدنيوية الأوروبية، فشهد القرن الثامن عشر ظهور نخبة ميالة إلى الغرب كانت تتكلم الفرنسية أكثر من الروسية، وصممت مبانيها على الطريقة الفرنسية والإيطالية المعاصرة.

بطرس الأكبر

كاترين الكبرى

وعلى مدى سنوات عدة تلت حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦)، أقلعت بريطانيا وفرنسا على اعتبار روسيا دولة صديقة. ومع أن روسيا كانت تملك أضخم قوات برية في القارة الأوروبية، فقد أثبتت حرب القرم أنها لم تكن قادرة على مواجهة تحالف إنجليزي ـ فرنسي، وأن جهودها الرامية إلى عزل نفسها عن التغييرات السياسية الجارية في سائر أوروبا كانت لها مصدر ضعف لا مصدر قوة؛ وأنه لم يكن بوسع اقتصادها ونظامها الاجتماعي تحمل صدمة الحرب. فكان عليها إذن، فيما لو شاءت أن تستعيد مكانتها كدولة رئيسية، أن تقتدي بالدول الغربية وتقتبس أشكال حكمها. أثار القصور الذي اتصفت به إصلاحات القيصر إسكندر الثاني النقم والاستياء في أوساط أبناء الأعيان وسواهم من الذين كانوا قد حصلوا على شيء من الثقافة.

وفي التسعينات، نشأت حركة شعبية دعت إلى اشتراكية زراعية أكثر إيجابية. كان من الصعب تحويل الحركة الشعبية الزراعية إلى حركة سياسية، كما أن بزوغ حركة التصنيع في أواخر الثمانينات والازدهار الذي شهدته التسعينات خففا من أهميتها. أصبحت الماركسية، التي وضعت ثقتها في العامل الصناعي المدني عوضا عن العامل الريفي، أكثر انسجاما مع الظروف الروسية المعاصرة. في هذا الجو، انشق الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي مهد للحزب الشيوعي، لكنه كان يجتذب المثقفين أكثر من الطبقات العاملة. قام الجناح الإرهابي للحركة الشعبية أخيرا الأمر باغتيال القيصر إسكندر الثاني، ولكن النظام الاستبدادي لم يسقط بعد، بل ردّ بضرب معارضيه.

دخلت روسيا الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) دون أن يكون لجيشها من القوة ما يقابل جيش ألمانيا القيصرية. وقد كان البولشفيك، الذين استلموا الحكم أثناء الحرب، يقاومون فكرة الحرب بعنف، وكان قائد البلاشفة فلاديمير لينين (١٨٧٠

ـ ١٩٢٤) يرى في انكسار روسيا عسكريا الفرصة المناسبة لتحقيق الأهداف الثورية. لقى الجيش الروسي انكسارا كبيرا على يد الجيش الألماني في معركة تاننبرج، وتكشفت أبعاد الضعف والفوضى في إدارة البلاد أثناء الحرب.

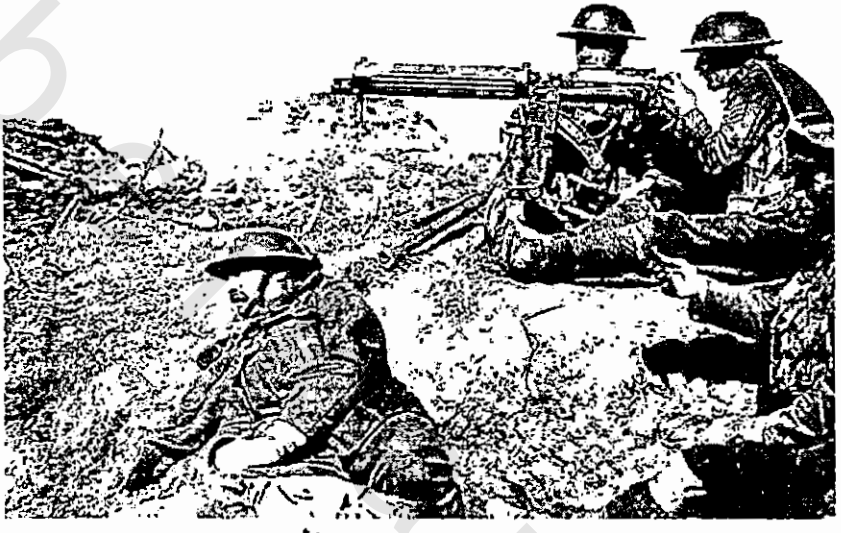

صورة من الحرب العالمية الأولى

وقامت ثورة مارس ١٩١٧ (بحسب الحساب القديم مؤرخة في فبراير من السنة ذاتها)، فنقلت السلطة من القيصر نيقولا الثاني (١٨٦٨ ـ ١٩١٨) إلى أيدي حكومة مؤقتة، لكن هذه الحكومة المؤقتة جاءت بعدها ثلاث حكومات مؤقتة عجزت عن إنهاء الحرب. خلال سبع سنوات من الحرب والثورة والاقتتال الأهلي، عانت روسيا بدرجة كبيرة في اقتصادها وحياتها العامة. لذلك تبنى لينين (١٩٢١) سياسة اقتصادية جديدة تقوم على وضع قمم الاقتصاد الشاهقة تحت سلطة الدولة، فيما تترك الأرض عموما ملكا خاصا للفلاحين، الذين كانوا نحو ٨٠٪ من السكان. أدى ذلك إلى تحسين الوضع الاقتصادي بسبب هذه السياسة الجديدة. وكانت روسيا قد خسرت بسبب الحرب فنلندا وأستونيا ولاتفيا

ولتوانيا وبولندا وقسما من أوكرانيا وبسارابيا. لكن انسحاب بريطانيا من القفقاس (ديسمبر ١٩١٩) أتاح الفرصة للبلاشفة للدخول إلى تلك المنطقة، حيث تم ذلك على يد الجيش الأحمر في أبريل ١٩٢١. كان لينين يعرف أهمية توطيد دعائم الثورة، وقد قام ستالين (١٨٧٩ ـ ١٩٥٣) بإعداد السبيل لذلك. فقد أقر العنف الثوري الذي كانت التشيك تلجأ إليه، ووسع سيطرة الحزب في شؤون الدولة. وكان يرى أن على جميع الأحزاب الشيوعية الأجنبية أن تكون تابعة للمصالح السوفيتية عن طريق الشيوعية الدولية "الكومنترن". ولجأ إلى محاكمات شكلية لمن اعتبرهم أعداء للثورة. جاءت أولى هذه المحاكمات في عام ١٩٢٢، وكانت موجهة ضد الثوريين الاشتراكيين. أدخل ستالين عنصرين جديدين في الحياة الاقتصادية، هما التعاونيات الزراعية والصناعات الثقيلة. بموجب إنشاء التعاونيات، خسر الفلاحون ملكيتهم للأرض والمواشي، وجعلوا جميعا تحت سلطة الدولة التامة. أما الصناعات الثقيلة، فقد تقدمت في عهده، وانصب الاهتمام الأول على الصناعات العسكرية.

كان ستالين بحاجة إلى وقت طويل ليتقن لعبة السياسة الخارجية. فقد أعان هتلر على انتزاع السلطة من خصومه في ألمانيا، ثم رأى الخطر فيه، فأعان الجبهة الشعبية (فرنسا في أيام بلوم) ثم وضع ثقته ثانية في ألمانيا النازية، الأمر الذي كاد أن يفقده الجيش الروسي لما هاجمت ألمانيا روسيا عام ١٩٤١. لكنه استعاد صوابه في آخر الأمر، ونجح في حمل الجيش الروسي على الصمود. وقد كان له في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) أثر كبير(١).

روسيا بعد الحرب العالمية الثانية :

خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية في حالة دمار شبه الكامل، فقد دمر ١٥٪ من سكانه وأنهاره و٥٠٪ من بنيته التحتية الاقتصادية. بيد أنه ظل من الناحية العسكرية مسيطرا على نصف أوروبا، وظهر كواحد من القوتين العظميين في أفضل وضع لفرض خياراته على نظام ما بعد الحرب. أصبح النظام الدولي الجديد لأول مرة في التاريخ منقسما إلى اثنين وامتد نطاقه عبر العالم. ولأول مرة كان هناك نظام شرق ـ غرب. ولأول مرة كانت روسيا قوة فوق جميع القوى الأخرى ما عدا قوة واحدة وهي الولايات المتحدة(٢).

كانت الاختبارات الرئيسية الأولى للقوة بين الشرق والغرب، حصار برلين عام ١٩٤٨ وبدء الحرب الكورية في عام ١٩٥٠، من أكثر حسابات ستالين الخاطئة ـ التي دفعت في بادئ الأمر بإحساس العجز عن رد العدوان، وفي الثانية باستهانة بالتزام الولايات المتحدة ـ عن تصميم متماسك بإنزال قدر أكبر من الهزائم الإستراتيجية على الغرب. وطوال هذه السنوات ظل اهتمام ستالين مركزا على أوروبا. وفي أوروبا، تجمعت أفكاره على نقطة واحدة، المهمة الضخمة لإعادة بناء الاقتصاد السوفيتي، شحذ همة الجيش، التي تضمنت التنافس الذري، وتقوية هيمنة الاتحاد السوفيتي على شرق أوروبا، ومواجهة الغرب، حيث أصبحت قوته الهائلة منصهرة ومجتمعة كلها في أوروبا. بدأ خلفاء ستالين من نفس القاعدة، حيث أبقوا على الجزء الأهم من نظام ما بعد الحرب على ألمانيا مقسمة داخل أوروبا مقسمة.

وتدريجيا بعد ما حاول نيكيتا خروشوف بتهور إجبار الغرب على تغيير خطتهم في أزمة برلين عام ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ وأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، نقلت الزعامة السوفيتية الأجزاء النشطة من التنافس إلى الاصقاع الخارجية الأكثر سيولة من النظام الدولي. وبامتداد الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط

وجنوب شرق آسيا، وفي النهاية إلى أفريقيا، أخفى التأثير المعوق للسياسة الخارجية السوفيتية تطوران رئيسيان جديدان: تأثير الأسلحة النووية على تنافس القوى العظمى، وتأثير روح القومية والانحراف داخل الشيوعية، الأكثر تأثيرا في الصراع الصيني ـ السوفيتي، وعلى المعسكر السوفيتي. وبنهاية الستينات تعثرت الديناميكية الاقتصادية المجددة للاتحاد السوفيتي بعد الحرب، في الوقت الذي حققت فيه في النهاية تعادل نوويًا إستراتيجيًا حقيقيًا مع الولايات المتحدة. ومع غزو السوفيت لأفغانستان في عام ١٩٧٩، حدث تكرار جزئي لسنوات الحرب الباردة العنيفة الأولى.

وجورباتشوف، بمواجهته لنظام داخلي ضامر ومحبط بسياسة خارجية مفرطة في التوسعية وعقيمة، طالب بوقف النزاع بين الشرق والغرب الذي ظهر بصورة مختلفة على مدى العقود الأربعة. وبتعديله الجذري للسياسة الخارجية السوفيتية، قام بإنهاء الحرب الباردة قبل أن تنهي الأحداث الاتحاد السوفيتي. ودارت العجلة مرة أخرى، وتخلفت روسيا عن الركب: ضعيفة، منكمشة الحجم، تتلقى السعر بدلا من أن تفرض السعر، وتجاهد في اكتشاف نفسها من جديد.

البيريسترويكا ـ إعادة البناء في روسيا :

في غضون سنة واحدة من صعود جورباتشوف إلى السلطة (١٩٨٥)، كان يدفع بإلحاح في اتجاه نهج بالغ الاختلاف عن النهج الذي كان متبعا في العقدين السابقين[٣]. ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب في عام ١٩٨٦، أطلق شعاري البيريسترويكا ـ إعادة البناء (أو إعادة الهيكلة) وجلاسنوست (العلانية)، وشن حملة من أجل هذه التغييرات في جلسة كاملة هامة للجنة المركزية للحزب في يناير ١٩٨٧، وبالدعوة إلى انعقاد أول مؤتمر خاص للحزب الحاكم طوال قرابة نصف قرن في يونيو ١٩٨٨، وقد مهد ذلك إلى الانتخابات التي تم خوضها دون تزييف في ربيع ١٩٨٩. اشتمل البرنامج الاقتصادي للبيريسترويكا على ثلاثة

اتجاهات مترابطة للتغيير. أولا، إعادة بناء الإنتاج بعيدا عن التجهيزات والآلات القديمة لإحلال تجهيزات وآلات جديدة محلها. وكان تحقيق هذا يقتضي إغلاق مصانع وطرد عمال من جهة وإدخال العمل بنظام الثلاث ورديات من جهة أخرى. ثانيا، الخفض التدريجي لحجم الجهاز البيروقراطي الذي يسيطر على الصناعة وإبدال البيروقراطيين والمديرين غير الملائمين أو غير الأكفاء أو الفاسدين. وكان من شأن حرية النقد المتزايدة في وسائل الإعلام أن تساعد على ذلك. أخيرا، إحلال الجهود القائمة على قوى السوق محل الجهود البيروقراطية لجعل الصناعة ذات كفاءة. ومحل استخدام أساليب الأوامر للتنسيق الرأسي لجهود مختلف المشروعات، كان ينبغي إحلال الصلات الأفقية، حيث تتواصل المشروعات بحرية إلى تعاقدات على ناتج بعضها الآخر. وكان من شأن السعي وراء أقصى الأرباح أن يقود مديرو كل مشروع إلى تشجيع الاستخدام الفعال للموارد والتبني السريع لتقنيات جديدة. وكان من المستهدف أن تكون العناصر الثلاثة معتمدة على بعضها. فالانتقال من التنسيق بالأوامر إلى التنسيق بالسوق كان من شأنه أن يكشف أي تجهيزات هي الأكثر كفاءة وأن يعطي المديرين حافزا على تركيز الإنتاج فيها. وكان ضرب طبقات السيطرة البيروقراطية شرطا مسبقا للانتقال إلى الصلات الأفقية، التي كان من شأنها بدورها أن تلقي الضوء على كفاءة أو عدم كفاءة المديرين الأفراد. لكن الأمور لم تنته إلى ما هو مأمول، ولم يعد الإحلال الجزئي للصلات الأفقية محل الرأسية في عام ١٩٨٨ إلى أي ارتفاع في متوسط الكفاءة.

وكانت الأسعار تواصل الارتفاع، لا المصانع ولا المحلات لها أي مصلحة في توفير سلعة رخيصة. وكان كثير من المديرين قد اكتشفوا أن بإمكانهم أن يزيدوا من أرباحهم، وعلاواتهم الخاصة عن طريق رفع أسعارها. وحيثما كانوا غير قادرين على أن يفعلوا ذلك مباشرة، كانوا يتحولون من إنتاج المجموعات الرخيصة البيع من السلع إلى أخرى أغلى. لكن، ما دامت السلع التي ينتجها مشروع لازمة بشدة كمدخلات في مشروع آخر، فقد أدى هذا إلى الفوضى في

كل اتجاه. والأهم من ذلك، أن العلانية التي رآها جورباتشوف ضرورية إذا كان له أن ينجز إعادة البناء، زادت من المشكلات الاقتصادية. وفي غياب يد حازمة من المركز تسيطر على الجميع، أحس البيروقراطيون الذين يديرون المشروعات والحكومة المحلية بأن السبيل الوحيد للاحتفاظ بسيطرتهم على التسليم ببعض هذه الضغوط، ومنح حقوق قومية أوسع، وبإغلاق المصانع الأكثر تلويثا، وبرفع الإنفاق على الأجور، والإسكان والتعاون والصحة. وهكذا، ففي حين فشل الإصلاح في رفع ناتج الاقتصاد، ارتفع فجأة مقدار إنفاق الحكومات والمشروعات. لم تعرف القيادة في أي اتجاه تسير، وكانت تعلم أن نظام البلطجة الممركزة أدى من قبل إلى وضع "ما قبل الأزمة". لكنها كانت تعلم أيضا أن القيام بانعطاف جذري في اتجاه السوق يمكنه أن يدمر أقساما بأكملها من الصناعة وحتى سياسة السوق المحدود أكثر والتمثلة في السماح لكل الأسعار بالارتفاع واجهت عقبة هائلة، حيث أدت ارتفاعات أسعار كهذه في بولندا ١٩٧٠ و١٩٧٦ و١٩٨٠، إلى ثورات عمالية ضخمة. وكما عبر مستشار جورباتشوف، أجابيجيان، في أوائل ١٩٨٩: "إصلاح أسعار القطاعي.. ضرورة" لكن بسبب "النتائج الاجتماعية" ينبغي تأجيله لمدة ثلاث أو أربع سنوات. بعد ذلك بثمانية عشر شهرا لم يكن شيء قد تغير. فأولئك الذين عينهم جورباتشوف بنفسه تصدوا له وانتقدوه في اجتماعات اللجنة المركزية لأنه لم يوفر الاستقرار. ومن أجل وقف الانهيار الاقتصادي، أدخل ريجكوف تدابير طوارئ للسنتين التاليتين الأمر الذي منح المركز سيطرة ضخمة على الخطط الاستثمارية للمشروعات، وسلطات التسعير والتجارة الخارجية. وسرعان ما اتهمه الاقتصاديون المؤيدون للسوق بالعودة إلى الأساليب الرأسية والأوامرية في الإدارة الاقتصادية[٤].

نهاية الحرب الباردة ومستقبل روسيا في القرن الحادي والعشرين :

بمرور الوقت، لم يعد من الممكن تجنب تغييرات جورباتشوف المذهبية ولا حتى بواسطة بيروقراطية تشكلت خلال ثلاثين عاما، وهي فترة تولي جروميكو منصب وزير الخارجية السوفيتي.

جورباتشوف

ولأن تفكير جورباتشوف الجديد تجاوز مجرد توفيق السياسة السوفيتية القائمة على الحقائق الجديدة فقد دمر كل ذلك دعامات السياسة الخارجية السوفيتية التاريخية. فعندما استبدل جورباتشوف فكره صراع الطبقات بالفكرة الويلسونية الخاصة بترابط الدول أو الاعتماد المتبادل، فقد كان يعرف عالما من المصالح المتوافقة والتناغم الأساسي، وكان هذا إلغاء تاما لمذهب لينين الأصلي وللماركسية التاريخية. فانهيار الأيديولوجية لم يحرم فقط السياسة الخارجية السوفيتية من أساسها المنطقي ويقينها، بل عمل على تعقيد العقبات المتأصلة في الموقف السوفيتي. وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٨٨، يئس جورباتشوف من أن مسألة تحقيق المكاسب على المدى الطويل أصبحت في متناول يده وتراجع إلى تحقيق تخفيضات من جانب واحد في القوات المسلحة السوفيتية. وأصبحت تكاليف المحافظة على الفلك السوفيتي باهظة. وفي شهر أكتوبر من عام ١٩٨٩، تخلى جورباتشوف أثناء زيارة له لفنلندا عن مبدأ بريجينيف صراحة وبلا غموض.

بريجينيف

يلتسين

وكان الأوان قد فات لإنقاذ الشيوعيين في أوروبا الشرقية، أو من هذه الوجهة، في الاتحاد السوفيتي. وكان من المحتم أن تفشل مقامرة جورباتشوف فيما يتعلق بتحقيق التحرر. ولما كان الحزب الشيوعي قد وصل إلى فقدان شخصيته الشمولية الضخمة، فقد أصبح حزبا أيضا فاقد المعنويات. وقد ثبت أن التحرر لا يتناسب مع الحكم الشيوعي، فالشيوعيون لا يمكن أن يتحولوا إلى ديمقراطيين دون أن يكفوا عن أن يكونوا شيوعيين، وتلك معادلة لم يفهمها جورباتشوف رغم أن يلتسين فهمها.

وقد تعثرت أول محاولة من جانب جورباتشوف لتحويل الحزب الشيوعي إلى أداة للإصلاح، تعثرت على صخرة المصالح المقررة، وكانت خطوته التالية إضعاف البناء الشيوعي، إن لم تكن مازالت للمحافظة عليه، وقد دمرت الأداة الرئيسية للحكم السوفيتي. وكانت هناك خطوتان يجب اتخاذهما في هذا الصدد: هما نقل مركز قوة جورباتشوف خارج الحزب إلى هيكل الحكومة الموازي، وتشجيع التحرك نحو الحكم الذاتي الإقليمي والمحلي. وقد أساء جورباتشوف تقدير الأمور في كلتا الناحيتين. وبحلول عام ١٩٩٠، انفصلت دول البلطيق وبدأ الاتحاد السوفيتي في التحلل. ولعل التجربة الكبرى هي أن منافس جورباتشوف الأكبر استغل تلك العملية التي تهاوت بها الإمبراطورية الروسية للإطاحة بجورباتشوف نفسه. وبتصرفه بوصفه رئيسا لروسيا أكد يلتسين استقلال روسيا، وبالتالي أكد ضمنا استقلال الجمهوريات السوفيتية الأخرى، وبذلك ألغي من الواقع الاتحاد السوفيتي ومعه منصب جورباتشوف كرئيس للاتحاد السوفيتي. كان جورباتشوف يعرف ما هي مشكلاته ولكنه تصرف بسرعة شديدة وببطء شديد أيضًا، تصرف بسرعة بالنسبة لاحتمال نظامه، وتصرف ببطء شديد بحيث لم يتمكن من وقف الانهيار السريع للنظام السوفيتي.

لقد حدث انتهاء الحرب الباردة، الذي سعت إليه السياسة الأمريكية لثماني إدارات لكلا الحزبين السياسيين الأمريكيين، تقريبا كما تنبأ به جورج كينان في عام ١٩٧٤. فبغض النظر عن مدى سياسة المجاملة التي اتبعها الغرب، فقد كان الاتحاد السوفيتي يحتاج إلى شبح عدو خارجي دائم لتبرير المعاناة التي كان يفرضها على مواطنيه وللمحافظة على القوات المسلحة وجهاز الأمن اللازمين لحكمه. وعندما حدث تحت ضغط تراكم الرد من جانب الغرب الذي بلغ حدوده القصوى في سنوات إدارة الرئيس ريجان، أن قام المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي بتغيير المبدأ الرسمي من التعايش السلمي إلى الاعتماد المتبادل، فإن الأساس الأخلاقي للقمع الداخلي تلاشى. ثم أصبح واضحا بعد ذلك، كما تنبأ كينان، أن الاتحاد السوفيتي الذي تربى مواطنوه على الانضباط ولم يكونوا على استعداد للتحول بسرعة إلى التفاهم والتكيف، سوف يركض بين ليلة وضحاها "وليتحول من واحد من أقوى إلى واحد من أضعف المجتمعات الدولية وأكثرها إثارة للرثاء"(٥).

لم يشكل الجزء الأخير من القرن العشرين مستقبلا واحدا فقط، بل أوجد العديد من صور المستقبل الدولية المحتملة لروسيا في القرن الحادي والعشرين. فمن المحتمل أن تركز روسيا على الأولويات التي تسمح لها باستغلال "الوفرة" الجديدة في العلاقات الدولية. ومع ذلك فقد ينظر إلى هذه الأولويات على أن يعوقها انشغال مفرط بالعظمة المفقودة وهموم الأمن التقليدية. وفيما يتعلق بروسيا والعالم الخارجي، فروسيا الفاعل الخارجي تعمل على محورين: الأول، تقارب وأولوية علاقة روسيا بالدول الجديدة للاتحاد السوفيتي السابق، والثاني، علاقة روسيا بالدول الكبرى الأخرى. فجميع الدول الكبرى تشغل نفسها بالدول الكبرى الأخرى. وما يفعله بعضهم مع بعض، والواحدة مع الأخرى يشكل جوهر النظام الدولي. وبالنسبة لروسيا، فإن تراثها التاريخي جعل الدولة عاجزة عن البناء على الماضي أو حتى التعلم منه، وطبقا لبرياكوف، فإن روسيا

عادت إلى البرجماتية ويقصد بها البرجماتية المنطقية، وهي أن روسيا يجب أن تتبع "سياسة متعددة الأبعاد"، ولا تربط نفسها بأي مجموعة من الدول، وتسعى إلى علاقات متساوية مع الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين واليابان، والهند، والشرق الأوسط، ومنطقة آسيا، والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وقد ذكر بريماكوف أن جورباتشوف أدرك أنه بدون تنوع للاتصالات الأجنبية فلا تستطيع روسيا التغلب على صعوباتها أو تظل كقوة كبرى. وسواء ظهر أم لم يظهر تنافس كامل أو بعض النتائج السلبية على الجبهة الروسية فسوف يعتمد بدرجة كبيرة على تأثير التراث التاريخي حيث يواجه التقليد الاستبدادي دراما تحول الدولة، حيث تقف روسيا في مفترق الطرق. ومن المتصور أنها ستجد مخرجا لازمتها الاقتصادية الحالية، وسوف تتأصل جذور مؤسسات جديدة قادرة على رعاية دولة ديمقراطية قابلة للحياة، وسوف تجد اتفاقا اقتصاديا وسياسيا مناسبا لاتحاد فيدرالي يأخذ الشكل المطلوب، وبعد التدهور الاقتصادي الطويل في التسعينات، ووجود معوقات هيكلية عميقة من أجل تحول اقتصادي ناجح، وعدم وجود دليل على أن لدى المؤسسة السياسية رؤية أو إرادة للتغلب عليها، فمن المقنع أيضا ألا يكتب لروسيا الجديدة البقاء بمعنى الكلمة، فتراث روسيا الإمبراطورية بدلا من روسيا الأمة ـ الدولة يلازم الحاضر بقوة متزايدة. فلقد كانت العاصمة في حد ذاتها إمبراطورية، وكانت الإمبراطورية الروسية إمبراطورية داخل إمبراطورية داخل إمبراطورية. وإن لم تستطع روسيا العمل على إيجاد مؤسسات قابلة للحياة وتستعيد بعض حيويتها الاقتصادية، فليس هناك نقطة توقف طبيعية للانحلال الإمبريالي. وحتى إذا كانت احتمالات بقاء روسيا ضعيفة، كما يجب أن ينظر إليها الآن، فإن مأزقها الحرج الحالي يدع مجالا لنتائج أخرى نادرا ما تكون جذابة. ليس هناك موجب لأن تفنى روسيا، ولكن إذا مرت سنوات عديدة دون توقف للانحدار الاقتصادي فسوف تواجه البلاد مخاطر تفكك اقتصادي وسياسي كبير. أو قبل أن تصل روسيا إلى هذه المرحلة، فقد تتجمد القوى السياسية في محاولة لكبح قوة الأحداث بالعودة إلى نظام

الاستبداد. غير أنه من غير الواضح وجود حل استبدادي فاعل ودائم.

إن عدم الاحتمال القريب للتنبؤ بمستقبل روسيا، المقترن بالغموض المستمر في علاقاتها الآخذة في النمو مع القوى الكبرى الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة، والطبيعة التي لا تزال غير مستقرة لعلاقاتها مع دول الجوار، ينشئ مجموعة كبيرة من الاحتمالات. إنها تتراوح ما بين روسيا معتدلة تتكامل بشكل جيد ومتزايد مع النظام الخارجي، إلى روسيا منعزلة ومستعدة للقتال على نحو متزايد. وبعد ذلك، هناك روسيا المنكسرة والمنهارة، دوامة مضطربة في النظام الدولي.

لقد كان لدى روسيا كل الدوافع التي تمكنها من أن تصبح جزءا من هذا العالم. وروسيا بالفعل جزء من اقتصاد دولي معولم، غالبا لا يريحها. وكان لإعادة اندماجها في الاقتصاد الدولي تأثير مهم. ونمو التجارة العالمية لروسيا كنسبة من ناتج الدخل المحلي، وتدفق رؤوس الأموال من داخل وخارج البلاد، وارتباطها بالمؤسسات المالية الدولية قد جعل للاعتبارات الاقتصادية بعدا أكبر في السياسة الخارجية. وهذا يساعد على تطبيع روسيا كفاعل في السياسة الدولية. وربما تكون النخب الروسية غاضبة من انهيار القوة الروسية، وربما تصبر على غطرسة الولايات المتحدة، وربما تغير على وضعها المهدد في الساحة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وربما تتجهم من اعتمادها على المؤسسات المالية الدولية وتعرضها للسقوط تحت تأثير القوى الاقتصادية الدولية، فلا يوجد لديها بديل آخر سوى تبني الأفضل وحسن استغلاله. ولو ظلت روسيا في أي من هذه الظروف دون حلفاء كبار، كما يحتمل أن تكون الحالة كذلك، فسوف تميل إلى الهجوم والتعامل مع بيئتها بطريقتها الخاصة. فالعمل بشكل أحادي الجانب من وضع ضعف، لن يزيد إلا في مأزق روسيا، وأثناء ذلك، فمن المحتمل أيضا أن تخلق مشكلات للعالم الخارجي. فعلى مدى القرون، فإن القصة الأساسية لارتباط روسيا بالعالم الخارجي، هي تحركها من محيط النظام الدولي إلى مركزه، ويخشى الروس من أن

يعيد التاريخ نفسه، وأن تبتعد روسيا مرة أخرى عن مركز النظام الدولي. ولكن الخوف ليس في محله، فإن روسيا سواء المعتدلة والمتكاملة أو المنعزلة والمستعدة للقتال سوف تخرج إلى القرن الحادي والعشرين لتحدد بقدر مناسب نوع النظام الدولي الذي ستحصل عليه. وإذا كان كما يتوسل الجميع بألا يحدث، فإن روسيا المنكسرة والمنهارة سوف تظهر، وسوف تظهر المخاطر في الفضاء الكبير بين أوروبا وآسيا، والذي من المؤكد أن يعود هذا الجزء من العالم إلى مركز اهتمام القوي الكبرى. والطريق الآخر للمشكلة التاريخية بإيجاد مكان آمن ومثمر لروسيا في النظام الدولي سيظل ملحا في القرن الحادي والعشرين كما كان كذلك في القرون الثلاثة السابقة قبله[٦].